العوامل الخارجية والداخلية المسببة للصراع الطائفي – الديني في العراق وإعاقة بناء الدولة العراقية

نيبال عز الدين جميل عطية

الملخص :

إن الصراع الطائفي – الديني الموجود في العراق لا يمكن اعتباره ناتج عن سبب واحد رئيسي فقط كما تدعي بعض الدراسات بل أنه في واقع الأمر ثمرة للتفاعل بين مجموعه من العوامل الخارجية والداخلية التي قد ترتب عنها سياسات وأعمالاً مدمره لهذا البلد.

وتتضمن العوامل الخارجية في هذه الدراسة غزو الولايات المتحدة العراق عام ٢٠٠٣ الذي دمر هذا البلد، واللوبي الصهيوني والذي ساعد بطريقة غير مباشرة على إشعال صراعات داخل العراق مستمرة حتى يومنا هذا، وكذا فقدان الأمان داخل هذا البلد، هذا بالإضافة إلى نشاط القاعدة وجماعاتها مثل داعش وجماعة الدولة الإسلامية في العراق وغيرهما من جماعات افسحت المجال لصراعات أكبر. وهناك أيضاً عوامل خارجية أخرى شجعت على هذا الصراع الداخلي في العراق نتجت عن سياسات الدول المجاورة مثل تركيا وإيران وتدخلاتهما في شئون هذا البلد.

أما فيما يتعلق بالعوامل الداخلية المسببة لهذه الصراعات العرقية – الدينية بها فهي ناتجة عن فساد الحكام والتدهور الاقتصادي، ومن النماذج الخاصة لهذا الفساد هو حكم صدام حسين ونوري المالكي.

فقد تميز حكمهما بالتفرقة الشديدة بين السنة والشيعة وكذا بين الأكراد وسائر العراقيين . كما أن صدام حسين قد اضاع الكثير من ثروات العراق في حربه ضد إيران وضد الكويت مما أدى إلى معاناه شعبه من الإحباط نتيجة للفقر والجوع ودفع معظم الشباب إلى الإنخراط في صفوف القاعدة والجماعات المتطرفة، كما كان غزوه للكويت عام ١٩٩٠ ذريعة لاحتلال الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣.

هذا وقد تولد عن سوء الأحوال الاقتصادية فقراً حل بالشعب العراقي، وترتب عن ذلك احباطاً نتج عنه العدوان والعنف بين المواطنين، وعلى هذا لا يمكن النظر إلى الطائفية والصراعات العرقية الموجودة حالياً في العراق على انها ناتجة فقط عن اختلافات قديمة بين فئات الشعب العراقي بل إنها ناتجة عن تفاعل بين سياسات وعوامل متناقضة حلت بهذا الشعب.

Abstract:

The sectarian -religious conflict existing in Iraq cannot be viewed as simple result of one major reason as some studies assume, but it is a consequence of an interaction between diverse external and internal factors that caused damaging policies and actions. External factors in this study included the US invasion to this country in 2003 which devastated it, the Israeli lobby which gave rise to the current ethno-religious conflicts and the state's political insecurity, and Al-Qaeda groups such as ISIS and the Islamic state of Iraq which have paved the way for the current armed conflict. Besides, there are other external factors that have caused the current conflict in Iraq such as the interference of neighboring countries like Turkey and Iran. As to the internal factors that caused the devastation of Iraqi state are corrupted rulers and political economy. Saddam for instance, tried to invade Iran and Kuwait. This ruler evidently expected a quick and easy victory over the Islamic fundamentalist regime in Tahran that had seized power from the Shah, sent his troops across border into Iran. Their fighting continued, until a cease fire after eight years of having losses from both sides. Saddam's invasion of Kuwait in 1990 was a pretext for the US occupation of Iraq in 2003. Saddam and Malki by their wrong policies instigated Iraqi Sunni, Shia and Kurds to attack each other. Malki encouraged the sectarian religious conflict by instigating Iraqi Shia against the Sunni and the Kurds against other Iraqis. Poverty in Iraq also generated frustration which produced aggression and violence between citizens. Thus the rise of sectarianism in Iraq cannot be viewed as a continuation of old hatred, it has been the a result of the interaction of wrong policies and actions.

المقدمة:

قد ينكر بعض المسئولين العراقيين وجود تعصب عنصري طائفي في بلدهم، ولكن على العكس من ذلك يرى الكثير من المحللين السياسيين من خارج العراق أنه بلد يتكون من مجموعات عرقية متصارعة، كما يهتم بعضهم بأثر الانتفاضة العراقية التي جاءت عقب الغزو الأمريكي للعراق عام (٢٠٠٣) كسبب للحرب الأهلية التي جرت في هذا البلد منذ ذلك الوقت. هذا وتتعدد الآراء بشأن ظروف الصراعات الطائفية في العراق وأسبابها، فبينما يقول مثلاً جمال محمد سليم وداليا أحمد رشدي (٢٠١٣) بأنه قد مرت عقودًا طويلة على المجتمعات العراقية لم تتعرض فيها لصراعات طائفية إلا أن الاحتلال الأمريكي للعراق عام (٢٠٠٣) كان بداية لتفجّر هذه الصراعات ليس في العراق وحده، بل في دول عربية أخرى حيث لعبت الولايات المتحدة دورًا رئيسيًا في تحويل الأنظمة السياسية في العراق وهذه الدول إلى أنظمة تقوم على الطائفية السياسية مما كان له تداعيات على المنطقة العربية برمتها، وحاول الباحثان في دراستهما تحديد الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في تغذية الطائفية السياسية في العراق وبالتالي في باقي الدول العربية.

وخلافًا لذلك هناك من يرى بأن احتلال الولايات المتحدة للعراق قد زاد من الهوية العراقية لدى العراقيين، ورغبتهم في تكوين الدولة العلمانية التي تخلو من التعصبات الطائفية الدينية، ويقول هؤلاء الباحثون بأنه ليس من الصواب القول بأن الولايات المتحدة قد فشلت في بناء ديمقراطية ثابتة في العراق بالرغم من جهودها المتواصلة لتحقيق ذلك حيث أوضحت نتائج الدراسات بأن العراقيون قد توصلوا نتيجة للاحتلال الأمريكي لهم إلى المتطلبات المعرفية Cognitive requirements من أجل الشروع في تكوين الأسس الضرورية اللازمة لهذا البناء.

وهناك من يعزو الصراع الطائفي في العراق إلى صعوبة التآلف بين الطوائف الثلاث السنة والشيعة والأكراد منذ الاحتلال البريطاني للعراق عام ١٩٢١، ويُرجع القتال الحاد بينهم إلى هذه الصعوبة، حيث كانت كل طائفة منهم تحاول منذ ذلك التاريخ بكل قوتها بذل جهدها من أجل تحقيق أغراضها في السلطة

والسيطرة على أمور الدولة على حساب الطائفتين الأخرتين، ومن هؤلاء الباحثين ويمر أندرياس Wimmer, Andreas وولف ستيفان (2007) Walf, Stefan ، فالصراع الطائفي في رأي هؤلاء الباحثين كان موجودًا في العراق منذ فترة طويلة، ولم يتعرض هؤلاء الباحثون إلى تطور هذا الصراع الطائفي مع ظهور جماعة داعش وغيرها من جماعات التكفير والتعصب الأخرى، وكذا إلى ظهور الميليشيات الشيعية والسنية والتي تمارس العنف الطائفي في العراق مثل ميليشيا عصائب أهل الحق، و التي تقتل المصلين من السنة وتصيب المئات منهم حتى في المساجد، وكذا ميلشيا جيش المهدي التي يتزعمها الزعيم الشيعي مقتدي الصدر، وميليشيا "بدر" الشيعية و"البشمركة" وغيرها من الجماعات التي قد تحالفت مع حركات المعارضة، وبخاصة جماعات الأقلية من السنة في محاولة لتحقيق ما يعرف بالثورة السنية في العراق، حيث تهاجم بعض هذه الجماعات المجتمع العراقي وما حوله بل وتهدد المنطقة كلها وذلك نتيجة لعدم اعترافها بالحدود الدولية مستخدمة في هذا أساليب قتالية مختلفة منها التفجيرات الانتحارية والاختطاف والقتل.

وهناك أيضًا من يؤكد على أهمية العوامل الخارجية في الصراع الطائفي في العراق كالقاعدة وايران وإسرائيل، فقد أخذ تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين بزعامة أبو مصعب الشرقاوي يستهدف الشيعة باعتبار أنهم غير مسلمين وخارجين عن دين الإسلام، وأن الإسلام الصحيح في رأيه هو وأتباعه هو الإسلام الوهابي السلفي، وبناء عليه أخذ أتباعها يهاجمون مراقد الأئمة الشيعية في الجنوب، وقتلوا الكثير من السياسيين ورجال الدين والمدنيين الشيعة.

كما يرى بعض الباحثون أن إيران تسارع بكل قوتها المادية والاستخباراتية و العسكرية في مساعدة وإنقاذ الأنظمة الحليفة لها في الشرق الأوسط وبخاصة في العراق، فعندما ظهرت حركة التيار الصدري مثلا بقيادة رجل الدين الشيعي مقتدي الصدر قامت إيران بتدعيم الميليشيات المسلحة المؤيدة له ومساندتها بمختلف الوسائل، وإلى جانب إيران هناك أيضًا إسرائيل التي تستخدم أجهزة مخابراتها من أجل تدعيم داعش وأشباهها، فقد أظهرت الوثائق المسربة من وكالة الأمن القومي الأمريكية مثلاً أنها قامت بتنفيذ خطة بريطانية قديمة تهدف إلى حماية إسرائيل ومصالحها بإنشاء تنظيمات إسلامية مسلحة تديرها شخصيات متطرفة على غرار القاعدة، فلاشك في أن إسرائيل تحقق

مكاسب كبيرة من انهيار العراق، فما يحدث من حروب وصراعات في عدد من البلدان العربية والدمار الذي قد لحق بتلك الدول عقب ما سمى بالربيع العربي وبخاصة في سوريا والعراق يصب في مصلحة إسرائيل، لأن أعداؤها يحاربون بعضهم بعضا.

وقد غاب عن الكثير من أصحاب هذه الآراء السابقة الدور الذي لعبه الحكَّام العراقيون أمثال صدام حسين والمالكي وغيرهما في إذكاء الطائفية وإشعالها في العراق، فهناك من يرى مثلاً أن داعش والطائفية والتمييز والتشريد هي أهم ما تركه الرئيس نوري المالكي للعراق، وأنه هو السبب في الأزمات العسكرية والأمنية والاقتصادية التي قد حلت في هذا البلد، فقد تعهد مثلاً ترك الموصل والعراقيين دون حماية أمام تنظيم داعش وكان محرضًا طوال فترة حكمه على الطائفية ومتمسكًا بها، هذا بالإضافة إلى سياسة صدام حسين في التمييز والقمع ضد مجموعات طائفية – دينية معينة مما قد أدى إلى التوتر والصراع الطائفي الديني في العراق وبخاصة أثر استيلاء حزب البعث العراقي على السلطة عام (١٩٦٨)، ويختلف حكمه في هذا الشأن مثلا عن حكم عبد الكريم قاسم كما يرى إريك دافيز Eric Davis (٢٠٠٧) وفنار حداد (٢٠١١) والذي كان معظم العراقيون يحتفظون بصورة في منازلهم وأماكن عملهم باعتباره الزعيم الوحيد المخلص والموحد لهم، والذي كان يرفض العنصرية والطائفية والتعصب واستمرت فترة حكمة للعراق من عام (١٩٥٩) وحتى عام (١٩٦٣) تمتع فيها العراقيون بالرفاهية والعدالة الاجتماعية بصرف النظر عن خلفياتهم العرقية أو الدينية. وهذا خلاف ما كان عليه النظام الحاكم أيام صدام حسين الذي كان حكمه طائفيًا سنيًا، ثم تحول أيام المالكي وغيره إلى طائفي شيعي يتأثر بالجوار الإيراني والذي يرمي إلى تحقيق الحلم الإيراني الشيعي في الامتداد من العراق وسوريا شمالاً إلى الحوثيين واليمن جنوبًا بصرف النظر عن الوحدة التي كانت تقوم عليها المواطنة والعلمانية أيام عبد الكريم قاسم باعتبارها المُنقذ الوحيد للشعب العراقي من التفكك والصراع.

وهناك من يرى أن الفقر الذي حل بالمجتمع العراقي بسبب العقوبات الاقتصادية وغيرها من مشكلات هو الذي قد ساعد على إشعال الطائفية في التسعينات حيث أثَّر هذا على الدخول وأدى إلى الحرمان والجوع بين الناس والمجتمع مما ترتب عليه انتشار الصراعات الطائفية ودعم التكافل الاجتماعي الطائفي وأحال الدولة العراقية إلى عصور متخلفة تشابه تلك التي كانت في

عصور ما قبل الصناعة، كما أدت العقوبات الاقتصادية إلى وقف تصدير البترول.

وتعتبر الصراعات الطائفية – الدينية بمثابة التحدي الكبير الذي يواجه إعادة بناء الدولة العراقية منذ عام (٢٠٠٣)، حيث أكدت أحد مراكز استطلاعات الرأي البريطانية مثلاً أن عدد القتلى العراقيين في الفترة ما بين شهر أبريل من عام (٢٠٠٣) إلى شهر أغسطس عام (٢٠٠٧) وصل إلى أكثر من مليون قتيل، ٤٠% منهم سقطوا برصاص القوات الأمريكية و٦٠% منهم سقطوا نتيجة للصراعات الطائفية والمعارك الداخلية بين العراقيين، ويعاني العراق في واقع الأمر تاريخًا طويلاً من العنف والذي قد تزايد أخيرًا بعد ظهور جماعة داعش وغيرها من جماعات التكفير والميليشيات المسلحة.

وتسعى هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل التي أدت إلى هذا الصراع الطائفي – الديني سواء كانت داخلية في العراق نفسه أو خارجية ناتجة مثلاً عن جيرانه من دول الشرق الأوسط أو تلك التي قد تفاعلت معه واحتلته كالولايات المتحدة أو التي شغلت أجزاء منه كجماعات داعش أو غيرها من الجماعات المتأسلمة التابعة للقاعدة.

مشكلة الدراسة:

ليس هناك اتفاق بين الدراسات فيما يتعلق بالعوامل الخارجية والداخلية المسببة للصراع الطائفي – الديني في العراق، وصعوبة إعادة بناء الدولة العراقية، فبينما يذهب الباحثون في بعض الدراسات إلى أن احتلال الولايات المتحدة للعراق هو الذي أدى إلى تفاقم الصراع الطائفي – الديني فيه، تشير دراسات أخرى إلى أن هذا الصراع إنما هو راجع إلى عوامل داخلية مثل وجود حكومات عراقية معينة ضعيفة أو استبدادية، كما أن هناك دراسات تبين بأن العوامل الخارجية التي قد أدت إلى تفاقم الصراع تتمثل في إيران حيث أنها هي التي قد أدت إلى التعصب الشيعي في العراق، أما الولايات المتحدة الأمريكية فكان من أهدافها من غزو العراق هو بناء دولة علمانية ديمقراطية مرتبطة سياسيًا بواشنطن، كما أن اضطرابات العنف السريعة التي ظهرت في فترة التمرد التي سادت العراق في المدة من عام ٢٠٠٤ وحتى ٢٠١٧ قد صحبها سرعة في إعادة

بناء الجيش العراقي خلال هذه الفترة من أجل الحفاظ على الأمن مما أدى إلى تكوين جيش غير مدرب تدريبًا كافيًا تسوده الطائفية وعدم الكفاءة القتالية.

هذا بالإضافة إلى اختلاف الدراسات في التأكيد على مدى أهمية العوامل خارجية كانت أم داخلية كأسباب لهذا الصراع كما تشير إلى هذا البحوث والدراسات السابقة، فهناك دراسات تؤكد مثلاً على أهمية القاعدة والجماعات المنبثقة منها مثل جماعة داعش أو جماعة النصرة أو عصائب أهل الحق أو الميليشيات المسلحة مثل ميليشيا جيش المهدي وغيرها. وهناك من يزيد من أهمية النشاط الإيراني والإسرائيلي كمسببات لهذا الصراع الطائفي، كما تختلف الدراسات أيضًا في العوامل الداخلية المسببة لهذا الصراع الطائفي فهناك من يؤكد مثلاً على أهمية الفقر وانتشار الجوع والقحط كمبرر لهذا الصراع بينما هناك من يرى أن تعصب الحكَّام وفسادهم هو الأكبر أهمية كسبب لتصعيد الصراع الطائفي في العراق.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى عدة اعتبارات من بينها:

١- أن فهم العوامل التي قد أدت إلى الصراع الطائفي الديني وفجَّرته في العراق كبلد من بلدان الشرق الأوسط يعد الخطوة الأولى في أية محاولة لإيجاد سلام مستقر يخلو من هذا الصراع في هذا البلد، والذي كان من تطوراته مثلاً: هجوم داعش والسرعة التي قد تقدمت بها خلال عام (٢٠١٤) محاولة نصرة جماعات السنة على الحكومة لتحقيق ما يعرف بالثورة السنية في العراق، وداعش هذه لا تعترف بالحدود الدولية، وبخاصة وأن قادتها هي وغيرها من جماعات التكفير والتطرف الذين كانوا قد ظهروا أيضاً في العراق يقدمون أنفسهم للعالم كممثلين حضاريين عن الإسلام والمسلمين، لا ينازعهم في هذا منازع، ويزعمون أن ما يقومون به هو الإسلام الصحيح، وهو الذي يخدم مصالح الأمة ويحقق نصرها وعِزها، مما قد أدى إلى تزايد حجم الخسائر البشرية وارتفاع عدد العراقيين النازحين من العراق بسبب أعمال العنف وجرائم القتل التي ترتكبها هذه الجماعات ضد العراقيين وبث الرعب في قلوبهم وإرهابهم.

٢- قلة الدراسات الأكاديمية باللغة العربية التي تناولت العوامل الخارجية والداخلية المسببة للصراعات الطائفية الدينية في العراق، حيث أن الدراسات التي تمت في هذا المجال قد تناولت بعضًا من هذه العوامل فقط دون أن تتناولها جميعها.
٣- تأتي هذه الدراسة في ضوء المقاومة الدولية ضد الإرهاب وذلك نتيجة انتشاره بعد الأحداث التي قد وقعت في الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وفي باريس بفرنسا في عام ٢٠١٥.

تساؤلات:

تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات تتمحور في تساؤل رئيسي هو : ما هي العوامل الخارجية والداخلية المسببة للصراع الطائفي – الديني في العراق وإعاقة إعادة بناء الدولة العراقية حتى عام ٢٠١٥؟

ومن التساؤلات المتضمنة في هذا التساؤل الرئيسي:

١- ما هو أثر غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام (٢٠٠٣) على الصراع الطائفي – الديني في هذا البلد وإعاقة إعادة بناء الدولة؟
٢- ما هو أثر غزو الولايات المتحدة للعراق عام (٢٠٠٣) على تكوين الجماعات المتطرفة المساعدة على الصراع الطائفي – الديني وإعاقة إعادة بناء الدولة في هذا البلد؟
٣- ما هو أثر القاعدة وما تشكل منها من جماعات متطرفة على الصراع الطائفي – الديني في العراق منذ عام (٢٠٠٣) وإعاقة إعادة بناء الدولة في هذا البلد.
٤- ما هو أثر إيران على الصراع الطائفي – الديني منذ عام (٢٠٠٣) في العراق وإعاقة إعادة بناء الدولة في هذا البلد؟
٥- ما هو أثر تركيا على الصراع الطائفي – الديني منذ عام (٢٠٠٣) في العراق وإعاقة إعادة بناء الدولة في هذا البلد؟
٦- ما هو أثر الخصائص السياسية للحاكم على الصراع الطائفي – الديني منذ عام (٢٠٠٣) في العراق وإعاقة إعادة بناء الدولة في هذا البلد؟

٧- ما هو أثر العوامل الاقتصادية على الصراع الطائفي – الديني منذ عام (٢٠٠٣) في العراق وإعاقة إعادة بناء الدولة في هذا البلد؟

تعريف المصطلحات:

الطائفية والعنصرية:

أن تعدد الطوائف هي مسألة طبيعية في جميع الشعوب لا خطر منها ولكن نزعة الطائفية والعنصرية أي التمييز الطائفي والعنصري إنما تشكل مخاطر جسيمة على وحدة أي شعب وسلامته الاجتماعية.

والطائفية هي نزعة سياسية لا علاقة لها بالعقائد الدينية أو المذهبية، ولكنها تستغل الخلافات المذهبية لأغراض سياسية لمصالح فئة ما من الأشخاص وهي بعيدة ما عن الدين، وتتطور هذه الخلافات كي تصبح تعصبًا أعمى أشبه بالعصبية القبلية.

وقد أخذت الطائفية مؤخرًا أبعادًا عنصرية لا تختلف عن الفاشية والنازية بالمعنى الحديث، ولكنها تتم بغطاء ديني ومذهبي ويستغلها أبناء طائفة معينة لتحقيق أغراضهم السياسية ومصالحهم الشخصية المادية والمحافظة على نفوذهم وسلطانهم في الدولة على حساب أبناء طوائف أخرى.

أما العنصرية فهي العداء للآخرين والتمييز ضدهم بسبب الاختلاف في الانتماء القومي.

التكفيرية: هي مجموعة من الآراء والأفكار المتشددة التي تحتم محاربة المخالفين عن التكفيريين في الدين والمذهب ووجوب إبادتهم اعتمادًا على تفسيرهم الخاطئ للإسلام، وهي تعتمد على آراء بن تيمية والفقه الحنبلي في الكثير من جوانبها.

التعصب: هو اتجاه نفسي جامد مشحون انفعالياً ضد جماعة ما أو شئ أو عقيدة لا يقوم على سند منطقي أو معرفة كافية أو حقيقة علمية.

منهاجية الدراسة:

تم استخدام منهجي دراسة الحالة والمنهج المقارن حتى يتيسر مقارنة الموقف في العراق بالوضع في الدول العربية، وكذا دراسة الحالة العراقية في أزمنة مختلفة.

- **منهج دراسة الحالة:**

يسعى منهج دراسة الحالة إلى التعرف على الأسباب والعوامل التي قد أدت إلى حدوث الظاهرة: وهي الصراع الطائفي – الديني في الدراسة الحالية، (والوصول إلى استنتاجات وخلاصات لما يمكن عمله لتغيير الظروف المحيطة بالظاهرة في الاتجاه الإيجابي).

- **المنهج المقارن:**

يعد المنهج المقارن في العلوم الاجتماعية البديل عن التجريب في العلوم الطبيعية.

ويفيد هذا المنهج في إيضاح حجم الاختلاف الذي يطرأ على النظام السياسي من مرحلة إلى أخرى وذلك بالنظر إلى التطورات التي يمر بها.

الفترة الزمنية للدراسة:

تبدأ الدراسة في أوائل الثمانينات وهي خلال فترة ما قبل بداية حكم الرئيس العراقي صدام حسين والذي قد اتسم حكمه بالدكتاتورية مع التمييز الطائفي – الديني الشديد بين السُنَّة والشيعة والأكراد واستخدام القوة في هذا التمييز، وتنتهي بنهاية عام (٢٠١٥) حيث الصراع الطائفي الديني مستمرًا بالعراق.

الدراسات السابقة:

تنقسم الدراسات السابقة إلى نوعين من الدراسات:

أ- دراسات عن أثر العوامل الخارجية على الطائفية وصراعاتها في العراق.

ب- دراسات عن أثر العوامل الداخلية على الطائفية وصراعاتها في العراق.

ومن الدراسات الخاصة بأثر العوامل الخارجية على الطائفية وصراعاتها في العراق ما يلي:

(١) دراسة جمال محمد سليم وداليا أحمد رشدي (٢٠١٣):

عن ظهور الطائفية السياسية أثر الغزو الأمريكي للعراق عام (٢٠٠٣) مما كان له تداعيات على المنطقة العربية بكاملها. وتشير هذه الدراسة إلى أن انتشار الطائفية في العراق والوطن العربي لم يكن وليد حدث بعينه، وإنما كان نتاج تفاعل سلسلة من السياسات والإجراءات المتعاقبة التي اتخذتها الولايات المتحدة في العراق والوطن العربي بعد الغزو، وتتكون الدراسة من ثلاثة أقسام رئيسية: القسم الأول يتناول الطائفية بصفة عامة من حيث المفهوم والأبعاد وكذلك آليات انتشار هذه الظاهرة وانتقالها من دولة إلى أخرى، أما القسم الثاني فيتناول أبعاد الدور الأمريكي في تسييس ظاهرة الطائفية في العراق في مرحلة ما بعد الغزو والمظاهر الرئيسية لهذا التسييس، وأخيرًا يتناول القسم الثالث مسألة انتشار الطائفية في الوطن العربي في أعقاب غزو العراق ودور السياسة الأمريكية في هذا الانتشار.

ويرى الباحثان أن هناك نوعان من الطائفية: الطائفية المجتمعية أو الاجتماعية وتشير إلى حالة التعددية الدينية أو المذهبية أو العرقية داخل المجتمع أو ما يطلق عليه التنوع الثقافي بمفهومه الشامل، وهو أحد السمات الرئيسية التي تميز معظم المجتمعات الإنسانية في العصور المختلفة، وهو وضع طبيعي في مجتمعات العالم، أما النوع الثاني من الطائفية فهو الطائفية السياسية والتي تعبر عن سلوك سياسي مقصود، ويحول هذا النسيج الاجتماعي الطبيعي إلى ولاءات سياسية تتصارع فيما بينها مخترقًا بذلك جوهر مفهوم المواطنة، وكان من أهداف الغزو الأمريكي للعراق هو تحويل التعددية الطائفية في العراق إلى تعددية طائفية سياسية تؤدي إلى تفكيك الدولة العراقية، وتكون نواة لتفكيك الدول العربية المجاورة مما يُمهد الطريق لإعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة بما يتماشى مع المصالح الأمريكية.

وقد تم هذا من خلال إجراءات متعددة كان من أهمها حل الجيش العراقي ووزارة الدفاع وملحقاتها وأجهزة السلطة والأمن كمظهر من مظاهر إلغاء سيادة الدولة، كما ألغى الاحتلال وزارة الإعلام، مما أدى إلى تشجيع الانتماء الطائفي

وظهور قنوات فضائية طائفية كالقنوات الشيعية مثل الفرات والمسار وبلادي وآفاق، وأخرى سنية مثل الرافدين وصلاح الدين وبغداد، وكانت تقوم بنقل الأخبار والأحداث من وجهة نظر طائفية، وقامت سلطات الاحتلال بوضع أسس تشجيع الصراع الطائفي بمختلف الأساليب كتوزيع المناصب على أساس طائفي وإرساء نظام انتخابي يكرس الطائفية وصياغة دستور دائم على أسس طائفية وتحويل العراق إلى دولة طائفية مركبة وغير ذلك من أساليب مثل تكريس الطائفية في الجيش والأجهزة الأمنية، وتشكيل الميليشيات المسلحة.

(٢) دراسة: جين يونج Jin Yong (٢٠١٠)

عن الصراعات الطائفية – الدينية في العراق وإعادة بناء الدولة.

تشير الدراسة إلى أنه بالرغم من انسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق أثر غزوها لهذا البلد عام (٢٠٠٣) فإن إعادة بناء هذه الدولة لازالت صعبة بسبب الصراع الطائفي – الديني بين السنة والشيعة وكذا بين الأكراد والعراقيين، وتشير الدراسة إلى أن غزو الولايات المتحدة للعراق نتج عن تأثير اللوبي الصهيوني على إدارة بوش والكونجرس في الولايات المتحدة، حيث كان هدفه هو إزالة حكم صدام حسين باعتباره مهددًا لإسرائيل، وقد ساعد هذا الغزو على تفكك الدولة العراقية وتسريح قواتها المسلحة وبالتالي تزايد الصراع الطائفي – الديني، كما تؤكد الدراسة على أهمية كل من اللوبي الصهيوني وحكم صدام حسين وبطشه وسياسته في التمييز الطائفي بين السنة والشيعة والعراقيون والأكراد في تفاقم هذا الصراع.

(٣) دراسة: أيو ستين ميوريسانو أجنات Iustin Muresanu Ignat(٢٠١٤)

عن المشاكل الصيفية في العراق: أسبابها والعوامل المحفزة لها:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الصراع القائم في العراق بتفسير بعض العوامل أو المسببات التي تكمن وراء الأحداث الحالية المنتشرة في البلاد والمكونة لهذا الصراع، هذا بالإضافة إلى إيضاح كيف يمكن أن ينتشر هذا الصراع كي يصبح دوليًا.

ويرى الباحث أنه لا يمكن فهم الأحداث التي تجرى في العراق دون فهم دور جماعة داعش وغيرها من الجماعات الإرهابية الناتجة عن القاعدة وذلك قبل الهجوم الذي تم في العراق في يونيو عام (٢٠١٤)، فقد ظهر باسم القاعدة في العراق - عقب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام (٢٠٠٣) – مقاتلين من القاعدة لمحاربة قوات التحالف بهدفين أساسيين هما: تحرير البلاد العراقية من الوجود العسكري الغربي وتحريض السكان على حرب أهلية، وقد اتبعوا في هذا أسلوبين هما: التفجيرات الانتحارية هذا بالإضافة إلى خطف وقتل العاملين الأجانب في العراق، هذا وقد تغير اسم الهيئة المكونة لهؤلاء المقاتلين عام (٢٠٠٦) إلى ما يعرف بالدولة الإسلامية في العراق.

وتشير الدراسة بأنه لابد لنا من أجل فهم شامل للأحداث المنتشرة في العراق من تحليل لبعض الأحداث المساهمة في نموها، ومن بين هذه الأسباب ضعف الحكومة العراقية، والسخط العميق من الأقلية السنية في الدولة لسياسات الحكومة المتضمنة لأغلبية شيعية في بغداد، هذا ويلاحظ أن العنف الطائفي الذي ساد العراق في الفترة ما بين عامي (٢٠٠٦-٢٠٠٧) قد ترتبت عنه مصائب شديدة لسكان العراق غير قابلة للعلاج وازدياد الضعف في مؤسسات الدولة العراقية كالجيش العراقي والشرطة، هذا علاوة على ازدياد المساعدات الخارجية للجماعات المشكلة من القاعدة في العراق مثل داعش وغيرها، ولم تظهر العراق كدولة موحدة لها كيان قوي بل دولة تسودها النزاعات الطائفية ومُخَرَّبة بسبب الحروب الأربع التي خاضتها في ثلاثين عامًا بالإضافة إلى حُكَّامها الظلمة وبخاصة المالكي الذي قتل الآلاف خلال الفترة من (٢٠١٢-٢٠١٤) الذين كانوا قد اعترضوا على سياسته الطائفية.

وأصبحت معسكرات الاعتراض في مدينة الأنبار مرتعًا خصبًا لميليشيات القاعدة تبًعا لذلك.

(٤) دراسة: يسرى أحمد إبراهيم جمعة غرباوي (٢٠٠٧):

عن أثر الدور الخارجي على الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مع التطبيق على الحالة العراقية.

تم استخدام منهج دراسة الحالة والمنهج المقارن من أجل محاولة الإحاطة الشاملة بالتطورات التي شهدتها الفترة الزمنية محل الدراسة، وبخاصة تلك الفترة اللاحقة على الغزو الأمريكي للعراق عام (٢٠٠٣)، وكذا حجم الاختلاف الذي طرأ على نظام الحكم السياسي في العراق من مرحلة ما قبل الغزو إلى ما بعده، وقد تناولت الدراسة المشكلات السياسية والقانونية التي رافقت الاحتلال الأمريكي للعراق، وتشير الدراسة إلى أنه من أبرز المفارقات التي واجهت المشهد العراقي بعد الاحتلال هو تفكيك الدولة العراقية وحل مؤسساتها وتسريح مئات الآلاف من موظفيها وخصوصًا من أفراد القوات المسلحة والأجهزة الإعلامية والأمنية وغيرها.

وقد وافق غياب الدولة وتعويم السيادة وضياع الاستقلال الوطني بفعل الاحتلال حالة فلتان أمني نَجم عن الفراغ الدستوري وغياب الأجهزة العسكرية والأمنية ومؤسسات الدولة الأخرى، وساهم هذا في انتشار عمليات السلب والنهب والتجاوز على ممتلكات الدولة والمواطنين، ونتيجة لهذا جاء قرار سلطة الائتلاف المؤقتة بالسماح بتشكيل مجلس للحكم الذي كان في واقع الأمر بلا سلطة حقيقية وصنيعة لقوات الاحتلال، وقد كرس تكوين هذا المجلس فكرة الطائفية في العراق.

وفي الإجابة عن تساؤلات وضعها الباحث في الدراسة عن ملامح النموذج الديمقراطي العراقي الجديد، ومدى فاعلية حكومات العراق الحالية في تطوير الديمقراطية وتحقيق أمن العراق يقول الباحث "لم تكن حكومتا علاوي والجعفري على استعداد لإنجاز هذه المهمة، كما لم تفلح حكومة الجعفري في إدارة دفة العراق نهائيًا، وشهد عهده العديد من الانتكاسات مثل انتشار الجرائم المنظمة والمخدرات والاغتيالات والفشل الإداري والرشوة والسرقات على المشتريات الوزارية، وهضم حقوق الإنسان والمجازر والحروب الطائفية التدميرية التي امتدت لتشمل كلا من السنة والشيعة، ويرى الباحث أن الحكومات الوطنية التالية لم تكن من القوة بحيث تمنع التغلغل الإيراني في البلاد وكذا النزاع الطائفي وتحقيق المصالحة الوطنية، وقد أوصى الباحث في نهاية دراسته بأنه يجب على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بأسره مساندة المبادرات الرامية إلى تحقيق هذه المصالحة.

ومن الدراسات الخاصة بأثر العوامل الداخلية على الطائفية وصراعاتها في العراق:

(٥) دراسة باري ريوبن Barry Rubin (١٩٨٩):

تضمنت هذه الدراسة تساؤلاً رئيسيًا عن دور البوليس السري في المحافظة على أمن الدولة العراقية وسلامتها واستقرار البلاد خلال فترة حكم الرئيس العراقي صدام حسين.

وقد توصل الباحث إلى أن هذا البوليس يمكن اعتباره مؤسسة قوية ومخيفة، فهو الذي كان مسئولاً عن الأمن الخاص لصدام وتركيز السلطة في يده، ولكي يقوم بتنفيذ هاتين المهمتين كان عليه تنفيذ الاغتيالات وأعمال القمع الوحشية الأخرى داخل العراق أو خارجه حيث تم قتل الكثيرين من خصوم صدام حسين في عواصم الدول العربية وأوروبا بواسطة هذا البوليس.

وتشير الدراسة إلى أن هذا البوليس قد تمكن من حرمان المواطنين العراقيين من حرية التعبير عن آرائهم حتى في منازلهم ومع أصدقائهم، كما تم منع المناقشات السياسية نهائيًا منذ قدوم صدام حسين إلى السلطة.

وقد أوضح الباحث أن هناك أربع فئات تتنازع القيادات الدينية في العراق: الأولى وتتكون من قبيلتي السيستاني والفياض ومركزهما النجف وكربلاء، والثانية ويرأسها محمد باقر الحكيم بن محسن الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، والثالثة يوجهها الصدر أما التوجه الرابع فيتبع حزب الدعوة وانشقاقاته

(٦) دراسة بسام يوسف Bassam Yousif (٢٠١٠):

عن أثر الاقتصاد السياسي على الطائفية في العراق، وتحلل هذه الدراسة ظهور الطائفية في العراق بالرجوع إلى العوامل الاقتصادية.

تشير هذه الدراسة إلى أن الصراع الطائفي في العراق لا يمكن إرجاعه ببساطة إلى عامل واحد فقط بل إن هناك مجموعة متفاعلة من العوامل المتشابكة مع بعضها البعض من السياسات والأفعال المسببة له، ومن هذه العوامل العقوبات الاقتصادية التي فُرضت على العراق في أعوام (١٩٩٠-٢٠٠٣)، فهي التي قد وضعت الأسس الاجتماعية والسياسية للصراعات الطائفية في هذا البلد وصعدت منها، وبالإضافة إلى هذا تشير الدراسة إلى أن سياسة حزب البعث الطائفية وكذا تسريح الجيش العراقي قد أدتا إلى تفاقم البطالة وازدياد حالة عدم الأمان، وقد ارتفع معدل البطالة طبقًا لبيانات مكتب الإحصاء المركزي العراقي من ١٦,٨%

عام (١٩٩٨) إلى ١٨,١% عام (٢٠٠٣) كما ارتفعت أكثر من هذا في السنوات التالية، وأدى تسريح الجيش العراقي إلى وجود ٤٠٠,٠٠٠ من الشباب المدربين على استخدام السلاح عاطلين عن العمل مما دفعهم إلي الالتحاق بالعصابات المسلحة أو اللجوء إلى الجريمة والعنف كي يحصلوا على قُوتهم اليومي أو يعولوا أسرهم.

وقد أشار الباحث إلى أنه كانت هناك دائرة أو حلقة مفرغة تبدأ من البطالة ثم عدم الأمان المؤديان بدورهما إلى نقص في إعادة بناء الدولة العراقية المؤدي إلى عدم وجود وظائف ويقود هذا بدوره إلى عدم وجود الأمان.

تقسيم الدراسة:

تتناول الدراسة فصلين رئيسيين:

الفصل الأول: العوامل الخارجية المسببة للصراعات الطائفية الدينية في العراق.

المبحث الأول: أثر الولايات المتحدة على إشعال هذا الصراع الطائفي – الديني وبخاصة بعد غزوها للعراق عام (٢٠٠٣).

المبحث الثاني: أثر كل من إيران وتركيا وإسرائيل والقاعدة على الصراع الطائفي.

الفصل الثاني: حكام العراق.

المبحث الأول: صدام حسين.

نوري كامل محمد حسن المالكي.

المبحث الثاني: أثر الحالة الاقتصادية على تزايد الصراع الطائفي.

الخاتمة.

الفصل الأول

العوامل الخارجية المسببة للصراعات الطائفية الدينية في العراق

المبحث الأول

أثر الولايات المتحدة واللوبي الإسرائيلي على إشعال الصراع الطائفي – الديني في العراق

اعتادت الولايات المتحدة التدخل العسكري في الشرق الأقصى بما خاضته من حروب خلال القرن الماضي كحرب كوريا وفيتنام إلا أن التطورات المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط كما حدث في سوريا والعراق وليبيا، واستجاره لمسئولين في هذه الدول بسبب خطورة داعش وغيرها من الجماعات الإرهابية التي ظهرت قد دفعها إلى نقل اهتمامها إلى هذه المنطقة.

هذا وبالرغم من أننا لا يمكننا أن ننكر بأن ظهور الطائفية في العراق كان سابقًا على الغزو الأمريكي لهذا البلد عام (٢٠٠٣) إلا أنها لم تكن بهذه الشدة والضراوة التي قد أصبحت عليها بعد هذا الغزو، وقد ادعى حُكَّام الولايات المتحدة بأن الغرض من هذا الغزو هو القضاء على الرئيس العراقي صدام حسين بحجة نزع أسلحة الدمار الشامل المتبقية لدى العراق وتحويله إلى دولة ديمقراطية ولكن سرعان ما ثبت زيف هذا الإدعاء عندما حولت القوات الأمريكية الطائفية الاجتماعية في العراق إلى طائفية سياسية مما أدى إلى تفكيك الدولة العراقية بما يتماشى مع المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة.

فقد قامت هذه القوات بحل مؤسسات الدولة العراقية مما أدى إلى فقدان هيبتها في المجتمع، فقد تم مثلا إلغاء الجيش ووزارة الدفاع وملحقاتهما وأجهزة السلطة والأمن كمظهر من مظاهر إلغاء سيادة الدولة، وقد سبب هذا فوضى شديدة في المجتمع العراقي، كما تم أيضًا إلغاء وزارة الإعلام حتى تنفرد سلطة الاحتلال بالساحة الإعلامية العراقية، وتحول انتماء الأفراد وفقا لهذه الإجراءات وما ترتب عنها إلى انتماء طائفي قبلي، وعشائري بدلاً من انتمائهم إلى الوطن أو الدولة.

فالدولة بشكل عام هي المنوط بها تلبية مصالح مواطنيها من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية لهم من أمن وتوظيف ورعاية صحية وتعليم، الأمر الذي يساعد على تقوية الولاء لها وإضعاف الولاءات الفرعية، وفي غياب هذا الدور يتحول الانتماء الوطني إلى هذا الانتماء الطائفي القبلي، والعشائري وذلك من أجل الحصول على الأمن والحقوق.

كما أدى إلغاء وزارة الإعلام إلى بروز عدد من القنوات الفضائية على أسس عرقية وطائفية: مثل القنوات الفضائية الشيعية الخاصة بنهر الفرات والمسار وبلادي وآفاق وفيحاء، كما ظهرت قنوات سنية مثل الرافدين، والزوراء

وصلاح الدين وبغداد فضلا عن قنوات تركمانية مثل تركمان إيلي، وتقوم هذه القنوات بنقل الأخبار والأحدث من وجهة نظر طائفية وحزبية لتأسيس فكرة الانتماء العرقي والطائفي ومحاولة كسب الناس بخطب تكرس لمفهوم الطائفية والعرقية.

وبقيام سلطات الاحتلال بحل الجيش العراقي تعمدت أيضًا السماح للمجرمين واللصوص بسرقة أموال وممتلكات الدولة العراقية حيث كان بإمكانها منع هؤلاء من المساس بهذه الأموال والممتلكات مثلما فعلت لحماية وزارة النفط وأمانة بغداد، وفضلاً عن هذا فقد تجاهلت حماية أبنية الدولة وسمحت لأشخاص تحوم الشبهات حولهم بحرق هذه الأبنية، وساعدت الولايات المتحدة على تكوين بيئة مواتية لاندلاع العنف الطائفي وانتشار الجرائم بما فيها تلك التي تتم على أساس عرقي أو طائفي مثل جرائم القتل والاعتقال والتعذيب بحجة قلة القوات الأمنية مما أدى بطريقة غير مباشرة إلى تصاعد حدة الطائفية في البلاد.

كما قام بول بريمر Paul Primer الحاكم الأمريكي في العراق بتشكيل مجلس الحكم العراقي في ١٣ يوليو ٢٠٠٣ وكذا الحكومة العراقية في ٢٨ يونيو ٢٠٠٤ على أساس طائفي لأول مرة في تاريخ العراق وذلك دون أي استشارة للعراقيين، وقد أدى التعيين الطائفي للوزراء إلى تنفيذهم لمصالح طوائفهم دون مراعاة لمصالح وأهداف الوطن مما أثر على فاعلية الحكومة العراقية.

وقد اختارت سلطة الاحتلال نظامًا انتخابيًا يقوم على تشجيع الطائفية ويعزز الانقسامات الاثنية والمذهبية في العراق، وكانت نسبة تمثيل طائفة ما معينة في البرلمان تعتمد على مدى مشاركة هذه الطائفة في الانتخابات ومن ثَم فإن الطائفة التي كانت تقل نسبتها كثيرًا عن باقي الطوائف الأخرى لم تكن تحصل على تمثيل برلماني إلا بما يعادل ما حصلت عليه في الانتخابات، وربما كان لا يعادل ذلك حجمها الحقيقي بالنسبة للطوائف الأخرى، هذا كما شجع الاحتلال الأمريكي على ظهور أحزاب جديدة تتبنى أجندة طائفية مثل الأحزاب الكردية أو الشيعية مما جعل هذه الأحزاب تناقش القضايا من منظور طائفي، وقد قامت هذه الأحزاب بدورها بتعميق الشعور بالانتماء الطائفي لكي تصبح الطائفة كتلة اجتماعية سياسية تتبع لشعارات وزعامات طائفية تدعى لنفسها دور الحامي للحقوق المهدرة من قبل الدولة.

كما أنشأت قوات الاحتلال أيضًا ما يُعرف بحكومات الأقاليم وتختص كل حكومة بما يطلبه الإقليم من أمن واقتصاد وإدارة وشرطة وغير ذلك، وكأنه دولة مستقلة بذاتها، مع إعطاء كل إقليم حق التمثيل الدبلوماسي وتكوين قوة مسلحة، وهو ما يُعد خروجًا على مفهوم الدولة الفيدرالية.

هذا ويرى الكثير من الباحثين ومنهم جون جي مير شيمر وستيفن ام والت John Mearsheimer and Stephen M Walt أن اللوبي الإسرائيلي قد لعب دورًا هامًا في القرار الأمريكي بغزو العراق، فقد كانت هناك فرصة سانحة أمام إسرائيل لقلب نظام حكم مهدد لها في ذلك الوقت هو حكم صدام حسين، والذي كان قد وجه صواريخ سكود تجاه إسرائيل أثناء حرب الخليج عام (١٩٩١)، فكانت هناك فرصة جيدة أمام كل من الولايات المتحدة وإسرائيل للإطاحة بحكمه لأن هزيمة نظام صدام حسين لا تقضي فقط على من هم ضد السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط بل تؤدي أيضًا إلى تأمين كامل لإسرائيل بإزالة كل قواعد الصواريخ العراقية الموجهة نحو حدودها مع العراق، فبالرغم من ادعاء بوش Bush بأن هناك أسبابًا معقولة تدعو إلى الإطاحة بنظام حكم صدام حسين في حرب مارس وأبريل عام (٢٠٠٣) وهي أسباب إنسانية كي يستعيد العراقيون حقوقهم السياسية والاقتصادية ويستطيعون حل مشكلاتهم الطائفية إلا أن الحقيقة الواقعة من جراء هذه الحرب كان مختلفًا ويستند إلى الدفاع عن إسرائيل، وهناك مثالاً يؤيد هذا عندما أعلن الجنرال ويسلي كلارك Wesley Clark قائد الناتو المتقاعد A retired NATO Commander بصراحة بأنه لم يكن هناك خوف في ذلك الوقت من تهديد صدام حسين للولايات المتحدة وإنما كان التهديد الأساسي من استخدامه للأسلحة الذرية إن كانت موجودة لديه هو ضد إسرائيل.

هذا كما لاحظ باحثون آخرون في حديث لأحد المسئولين الأمريكيين هو فيليب زيليكو Philip Zelikow من جامعة فيرجينيا Virginia الذي قال بأن التهديد الموجود هو تهديد ضد إسرائيل قاصدًا بذلك أن صدام حسين لا يمثل تهديدًا مباشرًا للولايات المتحدة: وكان زيلكو في ذلك الوقت عضوًا في اللجنة الاستشارية للرئيس الأمريكي للشئون الخارجية من (٢٠٠١-٢٠٠٣)، هذا وقد ظهرت في العراق دعوات بتقسيم البلاد فيدراليًا على أسس طائفية، وإقامة فيدراليات في

مختلف أنحاء البلاد أسوة باستقلال الأكراد في الشمال وبخاصة في وسط العراق وجنوبه، وكان السُنة والشيعة والأكراد يجاهدون لتحقيق هذا المطلب الخاص بالتقسيم، وذلك بفعل السياسات الطائفية الأمريكية في العراق والتي قد ساعدت على انهيار بنية المجتمع العراقي وتدهور عملية الاندماج الاجتماعي، وظهور ما يعرف بحرب "المساجد في العراق" عام (٢٠٠٦)، أثر تفجير عبوات ناسفة في ضريح الإمامين على الهادي والحسن العسكري في سمراء في فبراير من هذا العام، عندما قامت الميليشيات الشيعية بشن هجمات على المساجد السنية في كل أنحاء العراق وبخاصة في بغداد مما أدى إلى قتل ١٠٠٠ مواطن، ولم يقتصر الأمر على المساجد في هذه الفترة بل تعرضت الكنائس للاعتداءات أيضًا حيث تم الاعتداء على حوال خمسين كنيسة وقتل معظم من كانوا فيها، وهكذا تحول العراق إلى دولة منقسمة، وأصبح مجتمعه مجتمعًا طائفيًا يقاتل بعضه بعضا.

المبحث الثاني

أثر كل من إيران وتركيا والقاعدة على

الصراع الطائفى – الدينى فى العراق

على أن الولايات المتحدة لم تكن وحدها كافية كعامل خارجي لإشعال الصراع الطائفي الديني في العراق بل إن هناك عوامل أخرى خارجية إلى جانب الولايات المتحدة ساعدت على تفاقم هذا الصراع واستمراره كي يصبح على ما هو عليه، ومن هذه العوامل إيران وتركيا والقاعدة.

تتفق كل من إيران وتركيا على اعتبار أن الجماعات الإرهابية أمثال داعش وغيرها خطرًا على مصالحهما، فتنظيم داعش مثلاً يرابط على الحدود التركية بينما تتمركز عناصره على مسافة ١٨٠ كيلو مترًا من الحدود الإيرانية العراقية، ولا يكف زعماء هذه التنظيمات أمثال أبو بكر البغدادي وغيره عن الإدعاء بضرورة نقل المعركة إلى إيران وتركيا بعد الانتهاء من إخضاع العراق. وتستغل كل من الدولتين في نفس الوقت هذا الخطر لتحقيق أطماع استراتيجية، فتهدف إيران مثلاً عندما تنضم إلى التحالف الدولي ضد داعش تحقيق عدد من

الأهداف منها تجنب أي صدام مع الولايات المتحدة أو الغرب عموماً على برنامجها النووي يترتب عنه مجموعة جديدة من العقوبات تضر باقتصادها، ومحاولتها تعليق العقوبات التي سبق أن تم توقيعها عليها مما قد يسمح لها بالعودة إلى سوق النفط العالمي والتحرر من الجمود الاقتصادي المطبق عليها منذ سنوات.

هذا وقد تأسس في عام ١٩٨٢ المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق على الأراضي الإيرانية وبدعم من الحكومة الإيرانية بزعامة محمد باقر الحكيم، كما شكلت قوة عسكرية صغيرة سميت (لواء بدر)، وكانت تتألف من أسرى عراقيين، وقد قامت بعدة اشتباكات مع القوات العراقية الحكومية، وبالمقابل أخذ النظام العراقي يقوم بحملة دعائية كبيرة مؤكدا فيها على الهوية العربية للعراقيين سُنة وشيعة، وأن الإسلام هو دين النظام، وأن صدام حسين من نسل ال البيت، ثم عمل على إحداث انقسام بين العراقيين وازداد في قمعه ضد حزب الدعوة الإسلامية، الذي استمر في المناداة بضرورة إقامة دولة إسلامية في العراق، مما أدى إلى هروب الكثير من أعضاءه إلى إيران، وأصبح تنظيمه في العراق سريًا.

وقد شرعت إيران في مارس ١٩٩١ أثر حرب الخليج في استغلال الفوضى التي مر بها العراق والثورة التي عمت فيه أيام حكم الرئيس صدام حسين وقامت بشن حملة منهجية لتقويض حكم هذا الرئيس حيث أدانه الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني ودعاه إلى الاستقالة، هذا بينما كانت أجهزة الإعلام الإيرانية تشن حربًا دعائية ضد صدام، وقد أفاد مسئولون كويتيون وكذا غربيون في ذلك الوقت بأن الثوار العراقيين يتلقون مساعدات إنسانية وعسكرية من إيران بالإضافة إلى الدعم المعنوي، وأفاد هؤلاء المسئولون بأن الحملة الإيرانية تهدف إلى إحلال حكومة إسلامية شيعية صديقة محل حكومة صدام حسين.

هذا وبالرغم من تراجع الانتفاضات العراقية أمام الرئيس صدام حسين فإن إيران كانت تواظب على تدريب وتسليح العراقيين من الشيعة ضد صدام.

ويرى العديد من العرب السُنة أن العرب الشيعة ليسوا إلا طابورًا خامسًا منح الانتصار لحلفائهم الإيرانيين، حيث تنتشر صور الخميني بينهم وأنهم يسعون إلى تسليم العراق إلى إيران.

هذا وقد عززت إيران من وجودها السياسي والأمني داخل العراق وذلك من خلال التأثير العسكري والجانب المذهبي. فقد صارت طهران مثلا القوة الوحيدة في العراق التي تجمع ما بين النفوذين السياسي والعسكري حيث يتجلى نفوذها السياسي من خلال حزب الدعوة عن طريق حيدر العبادي، أما النفوذ العسكري فهو يبدو في مكونات الجيش العراقي وفي غرفة عملياته وأجهزته الاستخبارية، وأيضًا من خلال الميليشيات الشيعية، كما كانت إيران من أولويات الدول التي زودت قوات البشمركة الكردية العراقية بالسلاح والذخيرة والتي تعتمد عليها استراتيجية أوباما في مواجهة "داعش". وقد برز جليًا دور إيران بهذا الخصوص من خلال تعاون قوات الجنرال قاسم سليماني وميليشيات "الحشد الشعبي" مع قوات البشمرجة لتحرير مدينة أمرلي الشيعية من حصار داعش تحت غطاء جوي أمريكي خلال عام ٢٠١٣.

وتحرص إيران على تدعيم البُعد الطائفي للصراع القائم في العراق، فقد أرسلت مثلاً وفقا لتقارير متعددة عناصر من الحرس الثوري الإيراني لدعم نوري المالكي رئيس وزراء العراق السابق وأسهمت في تأسيس الميليشيات الجديدة وتدريبها، كما فتحت مراكز التسجيل للمتطوعين الذين يريدون الذهاب للقتال في العراق تحت شعار "الدفاع عن المراقد الشيعية في كربلاء" و"النجف" و"بغداد" و"سامراء"، وقد أدى هذا السلوك الطائفي المحلي في التعامل مع أزمة صنعتها الطائفية الإيرانية في المنطقة إلى إقبال الكثير من الشباب على الانضمام تحت شعارات مناهضة للتوجه الشيعي وأيضًا للدفاع عن مقدساتهم الدينية في مواجهة الهجمات والمذابح الشيعية، وقد أسهم هذا بشكل كبير في تنامي قوة التنظيمات التكفيرية المتشددة عدديًا، ويرى الكثير من المحللين أن هذا الإجراء يخدم رؤيا إيران ومخططاتها نحو جر العرب والمسلمين السُنة إلى حرب طائفية مذهبية موسعة.

وقد رفع العراق في ديسمبر عام (٢٠١٥) شكوى إلى مجلس الأمن بخصوص قيام القوات التركية باحتلال مناطق في شمال العراق منذ عام ونصف

تقريبًا بحجة تنفيذها لمهام تدريبية، والواقع أن سوء العلاقات بين تركيا والعراق بسبب مشكلة الأكراد وكذا مياه نهري دجلة والفرات قد دفعت بها إلى التقارب الإسرائيلي والذي ساعد بدوره على استمرار هذه العلاقات السيئة، وقد اعتبرت تركيا بهذا التقارب دولة خائنة في نظر الكثير من العراقيين لسببين أساسيين: الأول أنها أول دولة مسلمة تعترف بإسرائيل، وكان هذا قد تم عام (١٩٤٩) ويتمثل السبب الثاني في هذا التقارب التركي الإسرائيلي والذي يراه البعض تحالفً في المعاهدات والمناورات العسكرية بين الدولتين والتي بدأت منذ التسعينات وحيث أعلنت تركيا وإسرائيل مقاوماتهما لمنظمات البي كي كي PKK التي تؤيدها كل من العراق وسوريا والتي تهدد المنطقة كلها وليس فقط تركيا وإسرائيل. هذا وبالإضافة إلى مشكلة المياه الموجودة بين تركيا وكل من سوريا والعراق، فهناك من الدراسات ما يشير إلى وجود عداء بين هاتين الدولتين وتركيا مما دفعها إلى التحالف مع إسرائيل.

القاعدة:

وكما سبق أن أوضحت الدراسة فإن سبب اشتعال الصراع الطائفي-الديني في العراق ليس عاملاً واحدًا مميزًا فقط بل هو في واقع الأمر مجموعة من العوامل المتشابكة والمتفاعلة مع بعضها البعض كل منها يتم بقدر معين، فقد دفعت مثلاً - الظروف الاقتصادية الصعبة التي نتجت عن حرب إيران وغزو الكويت والتي أقدم عليهما صدام حسين بالإضافة إلى آثار الغزو الأمريكي للعراق -بالشباب إلى البطالة والفقر وأدى هذا بدوره إلى ضغط نفسي ومشاعر إحباط ويأس نتيجة للقتل والتدمير والخراب المستمر لدى أفراد الشعب العراقي، هذا بالرغم من الامكانيات الهائلة لدى العراق من بترول ومياه وثروات وطاقات كلها قابلة للتنمية، وقد ازدادت نتيجة للأزمات التي حلت بالشعب العراقي ظاهرة التفكك الأسري، حيث انهارت آلاف الأسر وارتفعت معدلات الطلاق وتفاقمت ظاهرة الترمل واليتم، حتى أصبح عدد الأرامل والأيتام في العراق يقدر بالملايين ويتزايد عامًا بعد عام، ولم تقتصر الآثار السلبية التي المت بالشعب العراقي على البيئة الاجتماعية بل امتدت كي تشمل البيئة النفسية أيضاً حيث بات الكثيرون يعانون من الاضرابات والأمراض النفسية، وهناك من لجأ إلى الأفكار والمفاهيم

الاثنية والدينية التي وفرت له الإحساس بالذات، وقد أوضح جون هورغان المتخصص في علم النفس السياسي ومدير مركز دراسات الإرهاب في جامعة بنسلفانيا أن الجهاديين في تنظيم داعش يحلمون بالشهادة ويمجدون الشريعة والخلافة ولكن خلف هذا الرأي الظاهر فهم يخفون دوافع باطنة هي الهروب من قسوة المعيشة وتعويض الفشل الذي يعانونه، وقد ساعدت هذه الظروف على انتشار تنظيم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية المنتمية إلى تنظيم القاعدة في العراق، وكانت تربة خصبة لها.

وقد شاع لدى العراقيين المزاج الطائفي من خلال إحياء الطقوس الطائفية والتمسك بها، كما اشتدت مظاهر الطائفية في الحياة اليومية وعادات الملبس والطعام والعلاقات الاجتماعية وأصبح لا يتاح للفرد المشاركة السياسية والقيام بدوره بوصفه مواطنًا عراقيًا إلا من خلال انتمائه الطائفي والعرقي.

ومع هذا يرى باحثون بأنه لم يكن للسنة دور كبير في الصراع الطائفي ضد الشيعة بقدر ما كان لجهات خارجية مثل تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين بزعامة أبو مصعب الزرقاوي الذي أخذ يستهدف الشيعة على اعتبار أنهم غير مسلمين وخارجين عن دين الإسلام، وأن الإسلام الصحيح هو الإسلام الوهابي السلفي، وبناء على ذلك أخذ يهاجم بجماعاته مراقد الأئمة الشيعة في جنوب العراق ويقتل الكثير من السياسيين ورجال الدين والمدنيين الشيعة.

وقد هيأت الظروف الصعبة في العراق الفرصة للمقاتلين الأجانب إلى الدخول إليه، وساعد الحكام على إضعاف الهوية العراقية وكذا الاحتلال الأمريكي، وأصبح الشعب منقسمًا على ذاته انقسامًا عنيفًا، وتمكن أبو مصعب الزرقاوي من تأسيس تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين الذي تعود أصوله إلى عام (٢٠٠٤) حين شكَّل أبو مصعب تنظيمًا اسماه "جماعة التوحيد" وأعلن مبايعته لتنظيم القاعدة بزعامة "أسامة بن لادن" في حينها ليصبح ممثلاً للقاعدة في المنطقة أو ما يسمى "بتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين".

وقد أعلن تنظيم القاعدة في العراق والجماعات التابعة له "دولة العراق الإسلامية" في أبريل عام (٢٠٠٧)، وعيَّن أمراءًا لهذا الغرض وقسَّم العراق إلى

مناطق نفوذ، وقام التنظيم بتعيين وزراء له تابعين لدولة العراق الإسلامية، وكان من بين جماعات هذه الدولة جماعة جيش الطائفة المنصورة وجماعة جيش أهل السنة والجماعة، وجماعة جند الصحابة، وسرايا الجهاد الإسلامي، وفرسان التوحيد، وسرايا ملة إبراهيم، وكتائب الأهوال وغير ذلك من جماعات.

وقد قامت هذه الجماعات بتنفيذ المئات من العمليات القتالية والتي استهدفت العسكريين والمدنيين والقوات الأمنية والمؤسسات الحكومية والقوات الأمريكية والبريطانية، وأدت هذه العمليات إلى مقتل الآلاف من العراقيين، كما ظهرت مجموعات أخرى تحمل كل منها اسمًا، فهناك مثلاً: مجموعة جامع ومجموعة كتائب ثورة العشرين والجماعة النقشبندية والصحوات.

وكانت صراعات المقاومة العراقية هي صراعات اشتعلت بين كبرى فصائل المقاومة العراقية في أواخر عام (٢٠٠٦) وحتى أواخر عام (٢٠٠٨) بين الأجنحة السلفية في المقاومة ممثلة بدولة العراق الإسلامية المنبثقة من تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، وأميرها أبو عمر البغدادي وبين أجنحة الإخوان المسلمين وعشائر الأنبار (مثل الجيش الإسلامي في العراق وحماس العراق وجماعة أنصار السُنة في العراق وكتائب ثورة العشرين وجيش الراشدين وجيش المجاهدين) وبقية مجاميع الجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية: ودارت رحى المواجهات في الأنبار وجانب الكرخ من بغداد، وقد نجمت الصراعات عن تشكيل مجلس صحوة الأنبار ثم شيئًا فشيئًا تسببت في انهيار جهود مقاومة الاحتلال الأمريكي للعراق واضمحلال تأثير قوى المقاومة ثم فنائها.

ولكن الصراعات تفاقمت بين الصحوات والقاعدة وذلك بسبب أن الدولة الإسلامية قد أفرطت في استهداف المتطوعين من الجيش العراقي وكذا المتطوعين من الشرطة العراقية وأججت العنف الطائفي في العراق واستحلت دماء المتعاملين مع الحكومة العراقية.

وقد تكون المجلس الوطني العراقي أثر الصراعات العشائرية في العراق عام (٢٠٠٨)، وكان العامل الأكبر في نجاح أبو بكر البغدادي وداعش في التوسع والتمدد هو تركيزهما على الجانب الصراعي الطائفي وضمهما للشباب السُني

للجهاد لما يقارب شكل الائتلاف السني الجهادي لمواجهة إيران وحلفائها وعملائها في المنطقة، وقد صدر خطابًا ساخطًا على العرب وحكامهم بسبب الفشل في مواجهة التمدد الشيعي الإيراني المتوحش ضد أهل السنة ووجوب مواجهة أطماع إيران التوسعية.

هذا ويتبنى تنظيم داعش التفكير السلفي الجهادي الذي يدعو إلى إعادة الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة، ويتكون من مقاتلين من جنسيات مختلفة وقد تمكن من السيطرة على مدينة الفلوجة والموصل وتكريت وكثير من المدن العراقية في عامي (٢٠١٣ و٢٠١٤).

وقد قام مقاتلوا تنظيم داعش باعتقال عدد ١٧٠٠ من طلبة الكلية الجوية في قاعدة "سبايكر" في تكريت وتم إعدامهم بشكل جماعي، وهرب معظم قادة الجيش العراقي من فرقهم التي يقودونها إلى أربيل عاصمة كردستان، وسيطرت داعش على أجزاء واسعة من محافظة الأنبار السنية والتي تربط العراق والأردن وسوريا وكذا أجزاء من محافظة ديالي، واستولى التنظيم على آلاف الدبابات والمدرعات وآلاف الأطنان من الأسلحة الأمريكية والتي كانت الحكومات العراقية قد قامت باستيرادها بعد عام (٢٠٠٣). كما تمكن التنظيم بعد عدة معارك من الاستيلاء على سجن بادوش المركزي وإطلاق سراح جميع المحتجزين فيه، وتمكن التنظيم من التمدد جنوبًا باتجاه العاصمة بغداد بنهاية عام (٢٠١٤) بعد سيطرته على الكثير من المحافظات العراقية وارتكب التنظيم جرائم كبيرة بحق الايزيدية والمسيحيين والشيعة وهو في اتجاهه نحو بغداد، حيث تم تخيير المسيحيين بين اعتناق الإسلام أو دفع الجزية أو الرحيل، وتم تخيير الايزيدية بين القتل، أو اعتناق الإسلام، وأدى هذا إلى نزوح أكثر من ١٠٦ مليون مواطن من المناطق من سهل نينوي من الايزيديين والشيعة والمسيحيين باتجاه إقليم كردستان ووسط وجنوب العراق، وقامت داعش بقتل آلاف المواطنين في هذه المناطق وتدمير أضرحة النبي يونس في مدينة الموصل بالإضافة إلى تفجير عدد من المراقد والمناطق المقدسة، وقاموا بنهب ممتلكات جميع الذين هربوا أو قتلهم، وتشير المصادر إلى أن التنظيم قام باختطاف خمسة آلاف امرأة إيزيدية ومسيحية وشيعية وبيعهم على أنهم جوار أو توزيعهم على العشائر العربية المتحالفة مع التنظيم.

وبعد اقتراب قوات تنظيم داعش من مدينة أربيل عاصمة إقليم كردستان وتهديد مدن الإقليم أصدرت الإدارة الأمريكية أوامرها بشن هجمات جوية ضد مقاتلي تنظيم داعش، مما أدى إلى إيقاف تقدم قوات داعش، وتمكنت قوات البشمركة من الاستفادة من الغطاء الجوي واستعادة مناطق واسعة من تلك التي كانت قد استولى عليها تنظيم داعش، ثم قادت الولايات المتحدة تحالفًا دوليًا لضرب معاقل هذا التنظيم سواء في العراق أو سوريا.

الفصل الثاني

لم تكن العوامل الخارجية وحدها كافية لنشوب الصراع الطائفي – الديني في العراق بالشدة التي قد ظهر بها بل إن هناك عاملين آخرين داخليين قد ضاعفا من أثر هذه العوامل الخارجية، وهذين العاملين هما حكَّام العراق وكذا حالته الاقتصادية.

المبحث الأول: حكام العراق:

نلاحظ أن معظم الحكام الذين تعاقبوا على حكم العراق منذ التسعينات كانوا يمثلون طائفة ما وتوجهاً سياسيًا معينًا، ولم يتمكنوا من إيجاد ثقافة مشتركة بين العراقيين وروح وطنية توحدهم، حيث أن التهميش والإقصاء والاعتماد على مكون عراقي وحيد في السلطة قد أدى إلى حالة من السخط والكراهية بين أبناء الشعب العراقي، فبدلاً من أن يقوم الحكام بتشكيل روح وطنية مشتركة في العراق أدت سياستهم إلى تعميق الخلاف بين مكونات الشعب العراقي، وبعد عام (٢٠٠٣) تعمد الأمريكيون إلى تأجيج الانقسامات القومية والمذهبية بإطار قانوني وشرعنه الانقسامات بين فئات المجتمع العراقي وتعميق حدة الخلافات في العراق، ولكن مع هذا فإن تدهور الأوضاع داخل المجتمع العراقي كان راجعًا في جزء كبير منه إلى الحكام وسياساتهم في زيادة حدة الهوية بين الشعب العراقي، حيث ساعدوا على تأجيج الصراع بين مكوناته الرئيسية الثلاث: (الشيعة – السنة – الأكراد)، وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها بعد أن تعرضت الأقليات الصغيرة إلى حملات تصفية وتهجير واسعة باتجاه مناطق محددة داخل العراق أو خارجه.

هذا بالإضافة إلى أن عددًا غير قليل من المسئولين في مواقع سياسية أو أمنية أو اقتصادية وأحيانًا تركيبة حاكمة بأكملها كانوا يمارسون التعسف في

استخدام حق السلطة، وبذلك يتسلطون ويواجهون الحالات الشعبية والتحركات أو الأطروحات الفكرية سواء كانت مُحقة أو غير مُحقة بأسلوب العنف الذي كان يبدأ بالفصل من العمل أو الوظيفة أو السجن أو التعذيب، أو كان بالنفي أو التهجير ووصل إلى حد القتل أو الإعدام، مما كانت له ردود قوية لدى المواطنين وصلت إلى حد الاعتماد على الإرهاب والعنف.

ويرى الكثيرون بأنه كان من الممكن تلافي الصراع الطائفي الديني في العراق لو أن حكامه عملوا من أجل هذا بأمانة وجدية، بدليل وجود أمثلة من بعض هؤلاء الحكام ممن قد أدوا هذا بإخلاص ولم يحدث خلال فترة حكمهم أي صراع بين الطوائف، وهناك نموذجان من هذين الحكام قد تواجدا في العراق، يتمثل الأول في العهد الملكي في شخصية الملك فيصل الأول، ويتمثل الثاني في العهد الجمهوري في شخصية رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم، فكان الملك فيصل الأول مثلاً في بداية توليه السلطة يبشر بما أسماه بالقومية العراقية، وكان يناشد الشيعة بوحدة الإسلام والإخاء الإسلامي، ويتلوا على أهل السنة صفحات العباسيين التي تمجد التآلف والمحبة بين المسلمين، وكان يؤكد للأقليات بأنه متمسك بمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين الرعية على اختلاف المذاهب الدينية، وكذا وضع التقاليد والشعائر الدينية بين طوائف المسلمين بميزان واحد، وأكد على احترام الطوائف الأخرى.

وكان أيضًا عبد الكريم قاسم بعيدًا كل البعد عن الطائفية والعشائرية وأي انتماء آخر ماعدا الانتماء العراقي (١٩٥٩ – ١٩٦٣)، وكان يؤكد بأن الوحدة الوطنية لا تتحقق في ظل التنافر الاجتماعي، وبث الكراهية بين فئات المواطنين ومذاهبهم كما فعل هذا بعض حكام العراق ممن استمروا في الحكم فترة طويلة من أمثال صدام حسين وكذا حسين المالكي.

إن أخطر ما يمزق العراقيين أو الكثرة منهم هو الخلاف السني الشيعي، وحتى لو وضع الدستور حقوقًا للقوميات لا يمكن تعديلها وحقوقًا للأديان لا يمكن تخطيها أيضًا، إلا أن الطائفية المذهبية قد تشربتها النفوس بعد أن مارستها السلطات قرونًا من الزمان، وهو خلاف ذو تأثير كبير على طبيعة المجتمع العراقي، ويمكن القول بأنه ليس في الأحكام العربية كلها وكذا الإسلامية قطر يشبه العراق من حيث استفحال النزاع بين هاتين الطائفتين فيه: السنة والشيعة.

ونعرض هنا لنموذجين من هؤلاء الحكام الذين قد ساعدوا على تأجيج الصراع الطائفي الديني بين فئات الشعب هما: صدام حسين ونور المالكي:

صدام حسين:

منذ أن تولى صدام حسين السلطة عام (١٩٧٩) كان هدفه هو كيف يصنع من نفسه زعيمًا، حيث أخذ نظامه يقوم بحملة دعائية كبيرة له مؤكدًا على الهوية العربية للعراقيين سُنة وشيعة، وأن الإسلام هو دين النظام، وأنه "أي صدام حسين" من نسل آل البيت، ومع هذا فقد عمل في واقع الأمر على إحداث انقسام بين العراقيين سُنة وشيعة، وازداد في قمعه ضد حزب الدعوة السلامية، هذا وبالرغم من تأكيد صدام حسين لشعبه بأن "الجميع أحرار في ممارسة دينهم وعلى الحكومة ألا تلعب دور "إمام الشعب" فإن حكومته قامت باضطهاد الشيعة وإعدام الكثيرين منهم عام (١٩٨٩) واعتقالهم، كما قامت قواته بمهاجمة منطقة الأهوار لملاحقة المعارضين والهاربين المختفين فيها، وفرض عليها حصارًا شديدًا.

وقد عمل النظام العراقي بأوامر من صدام حسين على ملاحقة التيارات الدينية وتدخل في التعليم الديني، وتم تصفية وإعدام قسم من المعارضين للنظام، كما أُجبر بعضهم على ترك البلاد، ومُنعوا من المشاركة الفعلية في الحياة العامة، وهناك الكثير من الشواهد التي تشير إلى التعصب الطائفي لحزب البعث في عهد صدام حسين بالرغم من أن أول مبادئ هذا الحزب هو محاربة الطائفية والعشائرية، وقد تميزت فترة حكم صدام حسين بالتفرقة الشديدة بين السُنة والشيعة والأكراد، كما أن المناطق السنية كانت تنعم بهدوء نسبي مقارنة بالمناطق الكردية والتي قد تحولت إلى ساحة حرب واسعة وكذا المناطق الشيعية والتي كان صدام حسين ينفذ في حقهم الإعدامات بالجملة بتهمة الولاء لإيران، كما قام بإسقاط الجنسية عن مئات الألوف من الشيعة العرب والأكراد بموجب قوانين سنها منها: قانون رقم ٦٦٦ لسنة (١٩٨٠) والذي بموجبه تم ترحيلهم وتهجيرهم بالقوة والوحشية وإلقاء نسبة كبيرة منهم على الحدود الإيرانية الملغومة أيام الحرب العراقية الإيرانية بعد أن جردهم النظام من جميع وثائقهم الرسمية التي تثبت أنهم عراقيون أبًا عن جد، وصادر ممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة، وكان حزب البعث الخاضع لصدام حسين يرتكب عمليات قتل في معظم الأوقات لأفراد أغلبهم

من الشيعة طوال فترة حكمه، وشعاره الأساسي هو أنه يجب على العراقيين الولاء للنظام الحاكم، وكان الشيعة يرون أن الحكم التكريتي لصدام حسين وأعوانه حكمًا طائفيًا سنيًا مميزًا ضدهم.

والواقع أنه منذ أن تولى صدام حسين السلطة كان هدفه هو كيف يصنع من نفسه زعيمًا تنحني له الهامات، وأن يذاع صيته فكانت كل انفاقاته تنصب نحو تعزيز وتأكيد زعامته للعراق وكان يتم هذا بالقتل والقمع، والتشريد و الطرد، كما ساهم في توطيد سمعته كمصدر للعطايا السخية التي أخذ يوزعها بلا حساب على أصدقائه والموالين له، ومع الزيادات الهائلة في إيرادات البترول تفتحت أمام صدام حسين الطرق التي حاول استغلالها بشتى الوسائل في الإنفاق غير المحسوب مما أدى إلى ارتفاع الانفاق الحكومي من ١,٤ مليار دولار في السنة عام (١٩٧٢) إلى ٢١ مليار دولار عام (١٩٨٠)، وبينما تعدت المصروفات المدنية والعسكرية أهدافها المحددة في الميزانية، بقى الاستثمار العراقي متخلفًا تخلفًا شديدًا وتضاعفت قيمة الواردات المدنية عشرين مرة بين عامي (١٩٧٢) و(١٩٨٠)، وبعد أن أحكم صدام سيطرته على العراق كان قد خطط لنفسه كي يكون زعيمًا إقليميًا للمنطقة العربية وبخاصة بعد أن تمكن من عزل مصر عن المحيط العربي بعد مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بغداد في أعقاب توقيع الرئيس السادات على معاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل، وهنا تصور صدام حسين أن الساحة قد خلت له وحده، وأن عليه أن يثبت للعرب وفي مقدمتهم جيرانه أهل الخليج أنه هو رجلهم وحامي أراضيهم، وبعد أن كان قد وقَّع مع إيران اتفاقية للحدود عام (١٩٧٥) قام فجأة بشن هجومه عليها عام (١٩٨١)، وحارب أيضًا الكويت بادعائه أنه يقود المسلمين إلى التحرر من نيران الغرب وأن استيلاؤه عليها يعد بداية ثورة تشمل العالم الإسلامي لتحريره، وأنها حرب بين الإسلام والشيطان في نظره.

هذا وقد بدأت أزمة الخليج في ٨ أغسطس (١٩٨٨) وهو اليوم الذي انتهت فيه الحرب بين العراق وإيران والتي افتعلها صدام حسين و استمرت أكثر من ٨ سنوات وراح ضحيتها ما يقرب من مليون نسمة من الجانبين، وخرج صدام حسين من هذه الحرب ليجد اقتصاد بلاده في الحضيض، فقبل الحرب كان احتياطي العراق أكثر من ٣٠ مليار دولار، ولكن بعد ثماني سنوات من فترة

الحرب تبدد هذا الاحتياطي، وبلغت ديون العراق نحو ١٠٠ مليار دولار، وكان هذا بمثابة كارثة أدت بالشعب العراقي إلى الاختناق وازدياد التعصب، حيث أدت المشاكل الاقتصادية مع العوامل السابقة إلى تفشي مشاعر الإحباط بين الشباب مما ترتب عنه انتشار مظاهر الغضب والتطرف عندهم.

نوري كامل محمد حسن المالكي:

كان من أعضاء حزب الدعوة العراقي عام (١٩٧٠) بعد حصوله على شهادة البكالوريوس من كلية أصول الدين في بغداد وشهادة الماجستير في اللغة العربية من جامعة صلاح الدين في أربيل، وفي عام (١٩٨٠) أصدر صدام حسين قرارًا حظر بموجبه نشاط حزب الدعوة، فأصبح أعضاؤه مهددين بالإعدام، مما حدا بالمالكي والعديد من أعضاء هذا الحزب إلى الفرار خارج البلاد، وكان رئيسًا للهيئة المشرفة على مؤتمر المعارضة العراقية في بيروت عام (١٩٩٠) كما كان عضوًا فاعلاً في جميع مؤتمرات المعارضة العراقية التي عقدت في شمال العراق وفي خارجه، وبعد سقوط نظام صدام حسين في ٩ أبريل عام (٢٠٠٣) عاد إلى العراق واختير كعضو مناوب في مجلس الحكم العراقي وشارك في لجنة صياغة الدستور العراقي التي كان عضوًا فيها، وقد أنتخبت لتشكيل أول حكومة عراقية منتخبة في شهر مايو عام (٢٠٠٦) وذلك بعد أن تخلى رئيس حزب الدعوة الإسلامية ورئيس الحكومة إبراهيم الجعفري عن ترشيحه للمنصب بعد معارضة شديدة من الكتل السنية، والكردية له.

وقد حكم المالكي العراق بطريقة طائفية متعصبة حيث أعطى كل شئ للشيعة، وكان الأكراد يأخذون حقوقهم بعد جهود مضنية، أما السُنة فقد تم استبعادهم من كل شئ محوري في قيادة العراق بدءًا من المؤسسات السياسية والأمنية والجيش والشرطة، وهذا يفسر التعاطف الكبير الذي حدث في مناطق العراق السنية مع تنظيم داعش، وذلك ليس حُبًا في داعش ولكن كراهية لنظام المالكي وحكومته وطريقته الطائفية البغيضة في حكم العراق.

هذا وقد تم إعلان ما يسمى بـ "دولة العراق الإسلامية" أول مرة في العراق عام (٢٠٠٦) واتخذت من الأنبار عاصمة لها، وقد أسقطتها صحوات الأنبار عام (٢٠٠٧) وطردتها من عاصمتها الأنبار، وظلت في تراجع كبير

عامي (٢٠٠٨) و(٢٠٠٩) بفعل مجالس الصحوات التي ظهرت عامي (٢٠٠٦، ٢٠٠٧)، ولكن استهداف المالكي للصحوات وقضاؤه عليها عام (٢٠٠٩) وسياساته في التمييز الطائفي أعطت لعناصر القاعدة في بلاد الرافدين أو عناصر الدولة الإسلامية فرصة كبيرة في العودة وإحياء دولتهم كما نشاهد الآن، وقد أحيا المالكي داعش وقتل الصحوات وشوه علاقة الجيش بالشعب.

وقد خلف نوري المالكي وراءه أزمات عسكرية وأمنية واقتصادية شديدة في العراق، وبالرغم من ميزانية تجاوزت الثلاثين مليارًا من الدولارات عام (٢٠١٤) فإن الموصل والعراقيين قد تركوا دون حماية أمام تنظيم داعش، ولم يكن المالكي في هذا الوقت رئيس وزراء فقط ولكنه كان أيضًا قائدًا عامًا للقوات المسلحة العراقية.

وهكذا دمر المالكي تجربة الصحوات العشائرية تمامًا بالرغم من نجاحها في إسقاط دولة القاعدة عامي (٢٠٠٦) و(٢٠٠٧) وترك شعبها نهبا لثأر القاعدة والإرهاب، حيث اتبع سياسة الطائفية والتمييز كمنهج له، كما قام بفض اعتصامات الأنبار السلمية بالقوة في الثلاثين من يناير عام (٢٠١٣)، واستمر المالكي في سياسات القمع والتهميش والتمييز الطائفي منذ الجلاء الأمريكي في ديسمبر سنة (٢٠١١)، وقتل المالكي الصحوات وأحيا داعش بسياساته والتي يبدو أنها قد تعاطفت معها عناصر من العشائر، واستمرت معارك الأنبار والفلوجة بين الجيش وعناصر داعش، وبلغت خسائر العراق في عهده ٣٦ مليار دولار وفق تقرير اللجنة المالية في البرلمان العراقي في شهر أبريل (٢٠١٥)، هذا وقد لوحظ أن معظم الجيش الذي تم إنشاؤه بإشراف أمريكي كبديل للجيش العراقي السابق الذي سبق تسريحه لا يصلح للقتال، وأن بنيته القيادية والتنظيمية أُخضعت في عهد نوري المالكي لتغيرات روعيت فيها اعتبارات الولاء والانتماء الطائفي، فقد انهار مثلاً في الموصل في (١٠ يونيو ٢٠١٤) وتمكنت داعش من السيطرة على محافظة نينوي في وقت قياسي، وتوسعت منها إلى المحافظات ذات الغالبية السُنية في غضون أيام قليلة، وهناك من يرون أن الاستسلام غير المبرر للجنود العراقيين في مناطق السنة يدل على يأسهم وقنوطهم من المالكي وحكومته وأسلوبه الطائفي في الحكم وتهميش السُنة بطريقة فجة، ذلك أن أفراد الجيش العراقي قد فقدوا عقيدتهم القتالية في عهده، فقد كانوا في حيرة من أمرهم من حيث

الغرض من لجوئهم إلى القتال، فهل هم يدافعون عن الشيعة في الجنوب أم الأكراد في الشمال أم يدافعون عن الوطن الأم وهو العراق.

المبحث الثاني: أثر الحالة الاقتصادية على تزايد الصراع الطائفي:

في عام (١٩٣٩) نشر دولارد وزملاؤه Dollard et al فرضًا يبين أن العدوان يعتبر أحد الآثار الهامة المترتبة عن الإحباط وذلك بالرغم من ظهور ردود أفعال أخرى مثل النكوص والانسحاب في بعض الأحيان، ويقول دولارد "نحن نفترض أن السلوك العدواني يسبقه دائمًا حدوث إحباط عند الفرد والعكس صحيح، بمعنى أن حدوث الإحباط يؤدي إلى سلوك عدواني، ويرى دولارد وزملاءه أن كف السلوك العدواني يعد بمثابة إحباط آخر، ويؤدي هذا إلى ازدياد ميل الفرد للسلوك العدواني ضد مصدر الإحباط الأساسي، وكذلك ضد عوامل الكف التي تحول دونه والسلوك العدواني، ويؤدي هذا إلى تنوع السلوك العدواني وأيضاً تعدد الموضوعات التي يوجه إليها هذا السلوك.

وفرض الإحباط - العدوان هو أساس لما قد سمى بنظرية التحامل على شخص ما بتحميله خطايا غيره (كبش الفداء Scape goat theory of prejudice) أي أن الإحباط قد ينتج عنه عدوان هائم مطلق يمكن أن يتعلق بأي موضوع أو شخص ما Free Floating Aggression ، وهو كما يرى علماء النفس والاجتماع اليوم اتجاه تعصبي، مشحون بانفعال الغضب ضد شخص أو جماعة أو موضوع ما، ولا يقوم على سند منطقي أو معرفة كافية أو حقيقة علمية (بل ربما يستند إلى أساطير وخرافات)، ومن الصعب تعديله وهو قد يجعل الإنسان يرى ما يحب أن يراه فقط ولا يرى ما لا يحب ألا يراه، فهو قد يُعمي ويصم ويشوه إدراك الواقع كما أنه يُعد الفرد أو الجماعة للشعور والتفكير والإدراك والسلوك بطريقة تتفق مع اتجاه التعصب، وعلى هذا يُعتبر التعصب مشكلة حيوية في التفاعل الاجتماعي، مثل تعصب البيض ضد السود في الولايات المتحدة واتحاد جنوب أفريقيا، وهناك أيضاً الطائفية الاجتماعية مثل تعصب الهوتو ضد التوتسي في رواندا والمذابح التي قد نتجت بين هاتين المجموعتين نتيجة لذلك أعوام (١٩٥٩ ، ١٩٦٣ ، ١٩٩٤) والتي يُرجعها الباحثون إلى

الإحباط الذي قد نتج عن الفقر والتدهور الاقتصادي، فطبقًا لنظرية التعصب القائم على كبش الفداء Scapegoat theory of prejudice في علم النفس الاجتماعي، فإن الفقر يسبب الاحباط لمعظم الأفراد، ويولد الإحباط – العدوان (ومن هذا العداوة أو الغضب الهائم المطلق الذي يمكن أن يتعلق بأي موضوع)، وبدلا من مواجهة مصدر الإحباط الأصلي فإن هذا الغضب يمكن أن يوجه الفرد نحو جماعة ما خارجية وهو ما يُعرف في علم النفس بإبدال العدوان أو العدوان المُبدل displaced aggression.

ويرى الكثير من علماء النفس المعاصرين أن جماعات التطرف الديني أو التعصب العنصري يعاني أفرادها من أوهام مرضية موضوعاتها دينية، يغلب عليها مشاعر الاضطهاد وتدعو إلى القتل تحت ستار الدين، ويرى أصحابها أنهم خلقوا لإصلاح العالم أو بلدانهم وتحريرها من الفساد، ويميل بعض أفرادها إلى التنفيذ العملي لهذه الأوهام بالاشتراك في أعمال التخريب والعنف والقتل، وبذا تتنافى تصرفاتهم مع متطلبات الصحة النفسية الخلقية، وقد تخفى هذه التصرفات من ورائها مرضًا كالبارانويا وبخاصة في سن المراهقة أو الشباب، والمشكلة أن هذه النوعية من المرضى لا تبدو عليهم أي أعراض مرضية أخرى، لذا فمن الصعب على أي إنسان أن يقول بأنهم مرضى، وبعضهم يبدو مقنعًا ومؤثرًا، وقد يلتفت حوله بعض الناس ويتمكن من نشر أفكاره الغريبة، فإذا كانت الأديان تدعو إلى المحبة فإن هؤلاء المرضى يحرضون على العدوان والكراهيةهذا ومن السهل انتقال التعصب والكراهية من شخص بارانويدي إلى آخر سوى عن طريق ما يعرف بعدوى الضلال وكذا جنون الجماهير.

وتردي الأوضاع الاقتصادية في بلد ما يشيع الفقر والعوز فيها، ويتبع ذلك حالات انتشار البطالة وهدر الطاقات والقوى العاملة ويولد الإحباط ويقود هذا إلى المقولة المعروفة بأن البطالة تورث الرزيلة، والفقير الذي يشعر بالظلم والحرمان تتولد لديه حالات من النقمة والتمرد والغضب والعنف ضد الآخرين وضد الذات، وهذا العنف قد يهلك الحرث والنسل وتكون نتائجه فتن وحالات من الخلل الاجتماعي والوطني بصفة عامة، ويرى الكثير من الباحثين أن الفقر إذا ما ساد وانتشرت معه البطالة والحرمان فإن هذا يدفع بصاحبه إلى الكفر عن طريق القتل

وجرائم العنف عن طريق التطرف والتعصب بحجة الدفاع عن الإسلام، وذلك بما يتنافى مع سماحة الإسلام ومنهج الوسطية الذي يؤسس له ويدعو إليه.

والعراق بلد تزخر أرضها بالخيرات الكثيرة، فهي البلد العربي الوحيد الموجود بها المياه بوفرة متمثلة في نهري دجلة والفرات إلى جانب البترول، حيث يملك العراق ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، وهناك من يعتقد أن الاحتياطي النفطي في العراق لا يقل عن احتياطي المملكة العربية السعودية إن لم يكن أكثر، وهناك من الباحثين من يرى بأن العراق دولة غنية بثرواتها الطبيعية، ولكن الحكومات العراقية المتعاقبة منذ التسعينات قد أهدرت كل ثرواته على الحروب والنزاعات الداخلية والخارجية، فكان كل ما يحتاج إليه العراق هو حكومة عادلة عاقلة تستثمر ثروات البلاد للإعمار ورفع المستوى المعيشي للأفراد، وتعمل على المساواة والتخلص من كل أشكال التمييز الطائفي والقومي والإقليمي بين المواطنين، وهكذا كان من نتيجة فساد الحكام إلى جانب العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة على العراق أعوام (١٩٩٠-٢٠٠٣) مجتمعًا فقيرًا يعاني من الجوع ويجد صعوبات جمة كي يحصل على قُوته اليومي والذي أصبح شغله الشاغل، وحيث تزايدت أهمية الفرد الطائفية وضعفت أهمية الدولة مع ازدياد الطائفية لدى مواطنيها.

وقد دفع الفقر والبطالة والحرمان والتشريد الذي أصاب أعدادًا كبيرة من العراقيين ومعظمهم من الطبقة الوسطى إلى الهجرة، هذا وقد قدرت اللجنة العليا للأمم المتحدة للاجئين United Nation High Commission for Refugees أعداد النازحين من العراق خلال عام (٢٠٠٢) الذين عاشوا خارج حدود الدولة بأربعة ملايين، مما حرم العراق من الشخصيات ذات الكفاءة العالية في تلبية حاجات المواطنين المعيشية، وكان معظم المهاجرين من الطبقة الوسطى المساعدين على تكوين الفكر المتحرر من الطائفية، كما أن هجرة العاملين في مجالات الطب والعلوم للعمل خارج العراق قد ساعد على تزايد الحالات المرضية والوفيات وبخاصة لدى الأطفال حيث تضاعفت أعدادهم منذ عام (١٩٩٠).

وتشير الدراسات إلى أن التدهور الاقتصادي يرتبط بتزايد مخاطر الصراع الداخلي، لأن قلة الموارد تؤدي إلى تزايد المنافسة عليها والعنف بين المواطنين، هذا بالإضافة إلى أن الوقوع في الفقر الشديد يزيد من مخاطر

التعرض للصراع الشديد، حيث يُرجح بأن الأفراد الأشد فقرًا سوف يفقدون الأقل عندما ينخرطون في الصراع (أو العنف بصفة عامة)، أو بلغة أخرى ليس هناك ما يفقدونه بسبب صراعهم.

الخاتمة

إن ظهور الصراع الطائفي – الديني في العراق وتزايده ليس ناتجًا عن سبب واحد فقط بل هو نتيجة لمجموعة من الأسباب المتعددة والمتشابكة والمتفاعلة مع بعضها البعض، ويأتي في مقدمة هذه الأسباب افتعال الحروب التي لا مبرر لها، كحرب إيران التي استمرت ثمانية أعوام من عام (١٩٨١) وحتى عام (١٩٨٨)، وكذا احتلال الكويت عام (١٩٨٩)، وأيضا حل القوات المسلحة العراقية والشرطة والغاء كيان الدولة وذلك في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق عام (٢٠٠٣)، ويرى الباحثون أن السبيل الوحيد لمنع تكرار الصراع الطائفي – الديني مستقبلاً وتحقيق السعادة لجميع أبناء الشعب الواحد هو بناء دولة المواطنة، ونبذ التمييز بين المواطنين بجميع أشكاله الدينية والطائفية والعرقية والقبلية واحترام حقوق الإنسان.

هذا وتدعى الحركات الإسلامية وبخاصة المتطرفة منها أنها هي الوحيدة القادرة على حل مشكلات العراقيين، كما تزعم هذه الحركات أيضًا بأن الديمقراطية مرادفة للإلحاد ومعاداة الأديان ولكن الأمر ليس كذلك، إذ أثبتت الأنظمة الغربية الديمقراطية أنها هي الأنظمة الوحيدة التي تحمي الأديان وحرية العبادة، والجدير بالذكر أن الدولة الدينية لابد وأن تكون مستبدة لأنها تعتبر أن أحكامها تتم وفقاً للشريعة الإسلامية ولن تقبل المعارضة وحق الاختلاف.

وتأسيسًا على ما سبق نستنتج أن السبيل الوحيد لسلامة أبناء الشعب الواحد وسيادتهم هو بناء دولة المواطنة الصحيحة ونبذ التمييز بين المواطنين بجميع أشكاله الدينية والطائفية والعرقية والقبلية، كما تتفق الدراسات بعدم زج المرجعيات الدينية وتوريطها في الشأن السياسي بأي شكل ما لأن هذا يسئ إلى الوحدة الوطنية، ويؤدي إلى الفرقة بين أبناء الشعب الواحد.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١- إبراهيم سعده، الكذاب بالصوت والصورة، دار الفيصل للتأليف والترجمة والنشر، (١٩٩١).

٢- أحمد رائف ، مجرم الحرب التكريتي، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، (١٩٩١).

٣- جمال محمد سليم، داليا أحمد رشدي ، الطائفية والتدخل الخارجي، الاحتلال الأمريكي للعراق وصعود الطائفية السياسية في الوطن العربي، القاهرة، كراسات استراتيجية، العدد ٢٣٧، (٢٠١٣).

٤- جهاد عودة وميران حسين ، الطائفية والسنة المسلحة وداعش في العراق، المكتب العربي للمعارف، (٢٠١٥).

٥- سعيد رفعت ، حرب داعش: ما فرضته من أوضاع وما كشفته من حقائق، شئون عربية، (٢٠١٤).

٦- عبد الخالق حسين ، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق، بغداد، دار ميزوبوتاميا بغداد ، الطبعة الأولى، (٢٠١١).

٧- على الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، بغداد، (١٩٧٦).

٨- ناجح إبراهيم، هشام النجار، داعش: السكين التي تذبح الإسلام، القاهرة، دار الشروق، (٢٠١٤).

٩- هاني نسيره ، فشل المالكي، واستعادة داعش دولتها في العراق، من بوعزيزه إلى داعش، إخفاقات الربيع العربي، القاهرة، مركز الأهرام للنشر، (٢٠١٥).

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1- Bengio, O. & Ozcan, G(2001). Old Grievance, New Fears: Arab Perceptions of Turkey and its Alignment with Israel, Middle Eastern Studies, 37. (2).

2- Eric Davis (2007). Rebuilding non-sectarian Iraq, Strategic Insights, 6:60.

3- Fanar Haddad (2012). Sectarianism in Iraq: Antagonistic Visions of Unity (review). The Middle East Journal, Vol. 66, No1.

4- Iusitin Muresanu - Ignat,(2014). The summer Crisis in Iraq: Causes and Triggers. Conflict Studies Quarterly Issue 8, July.

5- Mansoor Moaddel, Julie de Jong and Munqitth Dgher (2014). American Sociological Association, Vol. 10, No3.

6- Nibal Ezz El-Din Gamil (2004). The Impact of Turkish – Israeli Rapprochement on Turkeys Relations with Syria and Iraq from the Realist and Constructivist Perspectives, Master Thesis of Political Science in American University in Cairo.

7- Yousif Bassam (2010). The Political Economy of Sectarianism in Iraq. International Journal of Contemporary Iraqi Studies, Vol. 4.